ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Fatima Shiyal Saboun

Wasit University / College of Education for Humanities

Email: fsabuon@uowasit.edu.iq

Keywords:

Anglo ,Venezuelan conflict , US administration, Grover Cleveland.

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 10. Jun 2026

Accepted 21. Jul.2026

Published 25. Aug.2026

The Anglo-Venezuelan Conflict and its Impact on Reshaping American Foreign Policy 1895-1899 (A Documentary Study)

A B S T R A C T

The Venezuelan crisis of 1895 was one of the most important episodes in the history of Anglo-American relations in general, and in Anglo-American rivalry in Latin America in particular. This study examines the Anglo-Venezuelan conflict and its impact on reshaping American foreign policy from 1895 to 1899, considering it a pivotal moment in the development of international relations in the late nineteenth century and its influence on reshaping American foreign policy between 1895 and 1899. The central issue revolves around the position of US President Grover Cleveland in activating the Monroe Doctrine and transforming it from a defensive policy into an instrument of effective intervention in the regional system of the Western Hemisphere. The research begins with a historical background that clarifies the roots of the border dispute between Venezuela and Britain over the Essequibo region, which traces its origins to Spanish, Dutch, and then British colonial rivalry, and was later exacerbated by the discovery of gold in the region, further intensifying the conflict over border demarcation. This conflict led to escalating diplomatic tension, especially after Britain adhered to the Schomburg Line and Venezuela rejected it, prompting the latter to request US intervention based on the Monroe Doctrine, which constituted a turning point in US foreign policy, as it strengthened the role of the United States as a rising regional power and established a new phase of intervention in Latin American affairs.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.5306

النزاع الأنجلو– فنزويلي وأثره في تطور سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية ١٨٩٥–١٨٩٩(دراسة وثائقية)

م.د. فاطمة شيال صابون
جامعة واسط ـ كلية التربية للعلوم الانسانية

المخلص

كانت أزمة فنزويلا عام ١٨٩٥ واحدة من أهم الحلقات في تاريخ العلاقات الأنجلو– أميريكية بشكل عام، وفي التنافس الأنجلو– أمريكي في أمريكا اللاتينية بشكل خاص، إذ تناولت هذه الدراسة النزاع الأنجلو– فنزويلي وأثره في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأميركية ١٨٩٥–١٨٩٩، بوصف إحدى المحطات المفصلية في تطور العلاقات الدولية أواخر القرن التاسع عشر، وتأثيره في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأميركية بين عامي ١٨٩٥–١٨٩٩. تتمحور الإشكالية حول موقف الرئيس الأمريكي غروفر كليفلاند في تفعيل مبدأ مونرو وتحويله من سياسة دفاعية إلى أداة تدخل فعّال في النظام الإقليمي، ينطلق البحث من خلفية تاريخية توضح جذور النزاع الحدودي بين فنزويلا وبريطانيا حول إقليم إيسيكويبو (Essequibo region)، الذي تعود أصوله إلى التنافس الاستعماري الإسباني والهولندي ثم البريطاني، وتفاقم لاحقاً مع اكتشاف الذهب في المنطقة، مما زاد من حدة الصراع حول ترسيم الحدود. وقد أدى ذلك النزاع إلى توتر دبلوماسي متصاعد، خاصة بعد تمسك بريطانيا بخط شومبورغك (Schombergic)، ورفض فنزويلا له، مما دفع الأخيرة إلى طلب تدخل الولايات المتحدة استناداً إلى مبدأ مونرو، شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الأميركية، إذ عززت دور الولايات المتحدة كقوة إقليمية صاعدة، وأسست لمرحلة جديدة من التدخل في شؤون أمريكا اللاتينية.

الكلمات المفتاحية: النزاع ، الانجلو ، فنزويلي ، الادارة الأميركية ، كروفر كليفلاند

المقدمة

شكلت الأزمة الفنزويلية عام ١٨٩٥ نقطة تحول رئيسية في السياسة الخارجية الأميركية ومهدت الطريق لجملة من التدخلات الخارجية الأميركية اللاحقة، إذ تعد أزمة فنزويلا عام ١٨٩٥ من أبرز الأزمات الدولية في أواخر القرن التاسع عشر، إذ كشفت عن تحوّل مهم في موازين القوى العالمية، ولا سيما في منطقة نصف الكرة الغربي (قارة أمريكا الشمالية ، الجنوبية ، امريكا الوسطى و جزر الكاريبي)، وقد نشأ هذا النزاع بين فنزويلا وبريطانيا حول الحدود الفاصلة بين فنزويلا ومستعمرة غويانا البريطانية(British Guiana) ، وهي منطقة اتسمت بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، الأمر الذي جعلها محطّ اهتمام الطرفين.

وفي خضم ذلك النزاع، برز موقف الرئيس الأمريكي كروفر كليفلاند (Grover Cleveland) بوصفه نقطة تحوّل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، حيث تبنّى موقفاً حازماً استند فيه إلى مبدأ مونرو (Monroe Doctrinel)، الذي يُعدّ من المرتكزات الأساسية في تحديد توجهات الولايات المتحدة تجاه التدخلات الأوروبية في شؤون القارة الأميركية، وقد مثّل تدخل كليفلاند في تلك الأزمة تطبيقاً عملياً لهذا المبدأ، بل وتوسيعاً في تفسيره، بما يخدم المصالح الأميركية ويعزز نفوذها الإقليمي.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في تطور العلاقات الدولية، حيث انتقلت الولايات المتحدة من سياسة الانعزال النسبي إلى سياسة أكثر فاعلية وتأثيراً في محيطها الإقليمي، الأمر الذي مهّد لاحقاً لبروزها كقوة دولية كبرى. كما يسلّط البحث الضوء على طبيعة العلاقات الأميركية–البريطانية خلال تلك الفترة، وكيف تمكّن الطرفان من تجنّب الصدام العسكري عبر اللجوء إلى التحكيم الدولي.

وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهم موقف الادارة الأميركية من أزمة فنزويلا عام ١٨٩٥ في تفعيل مبدأ مونرو وتعزيز الدور الدولي للولايات المتحدة الأميركية؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها: ما هي الأسباب الحقيقية للنزاع بين فنزويلا وبريطانيا؟ وما طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة؟ وما النتائج التي ترتبت على هذا الموقف في إطار العلاقات الدولية؟

يفترض البحث أن موقف كليفلاند لم يكن مجرد رد فعل على نزاع إقليمي، بل كان خطوة مدروسة هدفت إلى تثبيت الهيمنة الأميركية في نصف الكرة الغربي، وإعادة رسم حدود النفوذ الأوروبي في المنطقة. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع أحداث الأزمة وتحليل مواقف الأطراف المختلفة، وربطها بالسياق الدولي العام في تلك المرحلة.

أما حدود البحث، فقد تمثلت زمانياً بعام ١٨٩٥ بوصفه العام الذي بلغت فيه الأزمة ذروتها، ومكانياً في منطقة النزاع بين فنزويلا وغويانا البريطانية، مع التوسع في دراسة أبعادها الدولية، ولا سيما في كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، قسمت الدراسة إلى مقدمة و محورين رئيسيين تناول المحور الأول : الخلفية التاريخية للنزاع الانجلو – فانزويلي فيما درس المحور الثاني : تطورات الازمة وموقف الادارة الأميركية منها والذي قسم إلى محوريين فرعيين جاء الفرع الأول تحت عنوان: محاولة فنزويلا استقطاب الإدارة الأميركية، فيما درس الفرع الثاني موقف الرئيس غروفر كليفلاند من تطورات الأزمة وأثره في تحول السياسة الخارجية الأميركية وختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة .

اعتمدت الدراسة على جملة من المصادر من اهمها الوثائق لا سيما الرسائل السنوية للرئيس غروفر كليفلاتند المرسلة للكونغرس الامريكي، والتي اسست لموقف الولايات المتحدة في الازمة وتفسير مبدأ مونرو: (Cleveland, 1913)

Cleveland, G. (1895). Message from the President of the United States relative to the Venezuelan boundary controversy. Washington, DC: Government Printing Office

المنشورة على الرابط أدناه:

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1895p1/d532

وكذلك رسالة وزير الخارجية الامريكي ريتشارد أولني إلى اللورد سالزبوري والتي تُعد أهم وثيقة دبلوماسية في أزمة فنزويلا، لأنها تضمنت إعادة تفسير مبدأ مونرو بصورة توسعية، إذ أكد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أولني أن الولايات المتحدة تمتلك حق التدخل في النزاعات الواقعة ضمن نصف الكرة الغربي. كما كشفت الوثيقة عن التحول في السياسة الأميركية من الحياد التقليدي إلى التدخل السياسي المباشر في شؤون أمريكا اللاتينية.(Olney, 1895)

Olney, R. (1895). The Olney dispatch to Lord Salisbury. In Foreign Relations of the United States (pp. 545–562). Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

المنشورة على الرابط أدناه:

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1895p1/d527?utm_source=chatgpt.com

اما الكتب يُعد كتاب ديكستر بيركنز تحت عنوان تاريخ مبدأ مونرو:(Perkins, 1955)

Perkins, D. (1955). A history of the Monroe Doctrine. Boston, MA: Little, Brown and Company.

من أهم الكتب التي تناولت تطور مبدأ مونرو تاريخياً، إذ وضح كيف تحوّل المبدأ من سياسة دفاعية تهدف لمنع التدخل الأوروبي إلى أداة سياسية استخدمتها الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها في أمريكا اللاتينية. كما قدم تفسيراً معمقاً لأزمة فنزويلا باعتبارها أول تطبيق عملي واسع للمبدأ.

وايضاً كتاب والتر لافيبر والذي جاء بعنوان: الإمبراطورية الجديدة: تفسير التوسع الأمريكي. ١٨٦٠–١٨٩٨ .(LaFeber, 1998)

LaFeber, W. (1993). The new empire: An interpretation of American expansion, 1860–1898. Ithaca, NY: Cornell University Press.

عَد هذا الكتاب من أهم الدراسات التاريخية التي تناولت التوسع الأمريكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ قدم المؤرخ والتر لافيبر Walter LaFeber تفسيراً شاملاً لتحول الولايات المتحدة من دولة ذات توجه داخلي إلى قوة تسعى لبسط نفوذها السياسي والاقتصادي خارج حدودها. ويرى المؤلف أن السياسة الخارجية الأميركية لم تكن قائمة فقط على المبادئ السياسية أو الأخلاقية، بل ارتبطت بصورة مباشرة بالمصالح الاقتصادية والتجارية والحاجة إلى فتح أسواق جديدة أمام التوسع الصناعي الأمريكي.

اما البحوث فيعدَ بحث روبرت آرثر همفريز والذي جاء تحت عنوان التنافسات الأنكلو– أمريكية وأزمة فنزويلا عام ١٨٩٥ المنشور في مجلة وقائع الجمعية التاريخية الملكية:(Humphreys, 1967).

Humphreys, R. A. (1967). Anglo-American rivalries and the Venezuela crisis of 1895. Transactions of the Royal Historical Society, 17, 131–164.

يُعد هذا البحث من أكثر الدراسات الأكاديمية استخداماً في موضوع النزاع الأنجلو–فنزويلي، لأنه تناول الأزمة بصورة تفصيلية من الجانبين الأمريكي والبريطاني، وركز على طبيعة التنافس السياسي والدبلوماسي بين الدولتين. كما أوضح دور التحكيم الدولي في إنهاء الأزمة وأثرها في العلاقات الدولية.

اولاً: الخلفية التاريخية للنزاع الانجلو – فانزويلي

تشير المصادر إلى أن كريستوفر كولومبوس (Christopher Columbus)، كان أول أوروبي يصل إلى الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية، ما يُعرف بـ"الساحل البري"، بين مصبي نهري أورينوكو (Orinoco) والأمازون، وذلك خلال رحلته الثالثة إلى جزر الهند في أيار١٤٩٨ (Campbell, 1960, p. 146)ومنذ ذلك الوقت بدأ الإسبان بالإبحار على طول سواحل نهر أورينوكو واستكشاف مناطقه الساحلية، إلا أن نفوذهم ظل محدوداً في المناطق الداخلية التي بقيت مهملة وضعيفة الاستكشاف، كما أنشأ الإسبان مركزاً استيطانياً في سانتو تومي دي غوايانا على نهر أورينوكو، غير أن سيطرتهم الفعلية لم تمتد إلى الأراضي الواقعة شرق النهر (Gray, 1945, p. 63).

كان الهولنديون أول الأوروبيين الذين نجحوا في إنشاء مستوطنات دائمة على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فبعد حصول شركة الهند الغربية الهولندية على ميثاقها عام ١٦٢١، أقامت مراكز تجارية وعقدت اتفاقات صلح مع السكان الأصليين في المناطق الداخلية بهدف تعزيز نفوذها التجاري، كما توسع

الهولنديون في إنشاء مستوطنات أخرى شرق نهر إيسيكويبو على نهر بيربيس، ثم امتد وجودهم لاحقاً إلى غرب النهر في منطقتي بوميرون وموروكا، وبحلول مطلع القرن الثامن عشر، تحولت مستوطنة إيسيكويبو إلى مركز مهم لشبكة تجارية واسعة النطاق في المنطقة. لم تكن هناك حدود مرسومة بين الممتلكات الهولندية والإسبانية في إقليم غويانا، كما لم تُحدَّد الحدود بين الهولنديين وفنزويلا بعد استقلالها عام ١٨١١، إذ بقيت المنطقة فضاءً جغرافياً غير محدد سياسياً. وعندما استولت بريطانيا على المستعمرات الهولندية (إيسيكويبو، وديميرارا، وبيربيس) خلال الحروب النابليونية، ثم تنازلت عنها هولندا بموجب اتفاقية ١٨١٤–١٨١٥، لم تكن هناك حدود واضحة بينها وبين فنزويلا، وهو ما أدى إلى استمرار النزاع الحدودي. وقد تم لاحقاً دمج هذه المستعمرات في كيان واحد هو غيانا البريطانية عام ١٨٣١ .

.(Bethell, 2024, p. 168)

شهدت غويانا الفنزويلية، التي كانت خاضعة للحكم الإسباني سابقاً، حالة من الركود السياسي والاقتصادي، ولم تبذل الحكومات الفنزويلية أي جهود جدية لاستكشاف المناطق الواقعة بين نهري أورينوكو وإيسيكويبو أو رسم خرائط دقيقة لها. وفي المقابل، سعت بريطانيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، إذ كلّفت الجمعية الجغرافية الملكية في لندن عام ١٨٣٤ المستكشف الألماني المتجنس بريطانياً روبرت هرمان شومبورغ (Robert Hermann Schomburgk) باستكشاف المناطق الجنوبية والغربية من غيانا البريطانية(Campbell, 1960, pp.147–148).

وخلال المدة بين عامي ١٨٣٨–١٨٣٩، تمكن شومبورغك من استكشاف أجزاء واسعة من المناطق الداخلية للمستعمرة، كما عبر إلى البرازيل ووصل إلى أعالي نهر أورينوكو بعد رحلة شاقئ ة، وفي عام ١٨٤٠ كُلّف من قبل مفوضية الحدود البريطانية بإجراء مسح رسمي لحدود غيانا البريطانية مع كل من فنزويلا والبرازيل، فقام بعدة رحلات بين عامي ١٨٤١–١٨٤٣ نتج عنها رسم ما عُرف لاحقاً بـ«خط شومبورغك»، الذي اعتبرته بريطانيا حدوداً فاصلة بين فنزويلا وغيانا البريطانية (Humphreys, 1967, pp. 133–135).

وقد منح هذا الخط بريطانيا مساحات واسعة من الأراضي الواقعة غرب نهر إيسيكويبو وصولاً إلى الضفة الجنوبية لدلتا نهر أورينوكو، الأمر الذي رفضته الحكومة الفنزويلية بشكل قاطع، معتبرةً أن الخط رُسم بصورة أحادية لخدمة المصالح البريطانية. ومنذ عام ١٨٤١ بدأ النزاع الحدودي بين الطرفين بصورة رسمية، عندما اعترضت فنزويلا على التقسيم البريطاني للحدود وأكدت أن حدودها الشرعية، الموروثة عن الحقبة الإسبانية، تمتد شرقاً حتى نهر إيسيكويبو، وهو ما يعني مطالبتها بمعظم أراضي غيانا البريطانية تقريباً (Blake, 1942, pp. 260–262).

وازداد النزاع تعقيداً بعد اكتشاف الذهب في المنطقة المتنازع عليها، إذ سعت بريطانيا إلى توسيع نفوذها الإقليمي وطالبت بضم نحو ٣٣ ألف ميل مربع إضافية غرب خط شومبورغك، وهي المناطق التي تركزت فيها اكتشافات الذهب، وفي عام ١٨٤٤ جددت فنزويلا تأكيدها أن تلك الأراضي كانت جزءاً من المستعمرات الإسبانية سابقاً، وأن نهر إيسيكويبو يمثل الحد الطبيعي الحقيقي بينها وبين غيانا البريطانية. وفي محاولة لتسوية الخلاف، عرضت بريطانيا إجراء تعديل محدود على خط شومبورغك يسمح ببقاء مصب نهر أورينوكو وبعض الأراضي المجاورة تحت السيادة الفنزويلية، غير أن فنزويلا رفضت هذا المقترح، مما أدى إلى استمرار النزاع الحدودي دون حل (Child, 1950, pp. 683–685).

لم تقبل الحكومة الفنزويلية بـ «خط شومبورغك» الذي رسمته بريطانيا كحدٍّ فاصل بينها وبين مستعمرة غيانا البريطانية، معتبرةً أنه لا يعكس الحقوق الإقليمية الحقيقية للبلاد، (Humphreys, 1967, pp. 133–136) وقد بدأ النزاع الحدودي بشكل رسمي منذ عام ١٨٤١ عندما اعترضت فنزويلا على التقسيم البريطاني للحدود، مؤكدة أن الحدود التي يجب الاعتراف بها هي تلك التي ورثتها عند استقلالها عن إسبانيا ،وفي هذا السياق، طالبت فنزويلا بأن تمتد

حدودها شرقاً حتى نهر إيسيكويبو، وهو ما يعني عملياً المطالبة بجزء كبير من أراضي غيانا البريطانية (Child, 1950, pp. 683–685).

وفي المقابل، سعت بريطانيا إلى تعزيز وجودها في المنطقة، خاصة بعد اكتشاف الذهب في الأراضي المتنازع عليها، إذ طالبت بضم مساحات إضافية تُقدّر بنحو ٣٣,٠٠٠ ميل مربع غرب خط شومبورغك (Humphreys, 1967, pp. 135–136)كما أعادت فنزويلا في عام ١٨٤٤ تأكيد موقفها بأن تلك الأراضي كانت خاضعة سابقاً للسيادة الإسبانية، وبالتالي فهي جزء من أراضيها الوطنية، معتبرة أن نهر إيسيكويبو هو الحد الطبيعي الفاصل بين الجانبين، (Blake, 1942, pp. 262–263) ومع تصاعد التوتر، اقترحت بريطانيا حلاً وسطاً يتمثل في تعديل طفيف لخط شومبورغك بما يضمن بقاء مصب نهر أورينوكو وبعض المناطق المجاورة تحت السيادة الفنزويلية، إلا أن هذا المقترح قوبل بالرفض من الجانب الفنزويلي، وبقيت القضية دون تسوية نهائية(Child, 1950, pp. 685–686).

شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر سلسلة من المحاولات الدبلوماسية الرامية إلى تسوية النزاع الحدودي بين فنزويلا وغيانا البريطانية، إلا أن جميع تلك الجهود فشلت بسبب تمسك كل طرف بمطالبه الإقليمية. فقد أكدت فنزويلا أن نهر إيسيكويبو يمثل الحد الطبيعي والفاصل بينها وبين غيانا البريطانية، في حين أصرت بريطانيا على اعتماد «خط شومبورغك» بوصفه الحدود الرسمية للمستعمرة البريطانية. وعلى الرغم من استعداد بريطانيا للتنازل عن بعض المناطق القريبة من مصب نهر أورينوكو لصالح فنزويلا، فإنها رفضت التخلي عن خط شومبورغك بشكل كامل، مما أدى إلى استمرار حالة التوتر الحدودي. (Humphreys, 1967, pp. 133–136).

وفي عام ١٨٧٦، لجأت فنزويلا إلى الولايات المتحدة طالبة الدعم، مستندة إلى مبدأ مونرو لتبرير إمكانية التدخل الأمريكي في النزاع. وخلال السنوات اللاحقة، قدمت فنزويلا عدة التماسات متكررة لواشنطن من أجل الضغط على بريطانيا أو رعاية عملية تحكيم دولي، إلا أن الموقف الأمريكي بقي محدوداً، مقتصراً على التعبير عن القلق دون تدخل فعلي. (Blake, 1942, pp. 263–266).

وفي شباط ١٨٨٧، قطعت فنزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب استمرار الخلاف، بينما استمرت في محاولة استقطاب الولايات المتحدة للعب دور الوسيط. في المقابل، رفضت بريطانيا عرض الوساطة الأميركية، رغم إعلانها في تشرين الأول ١٨٨٦ خط شومبورغك كحدود مؤقتة لغيانا البريطانية. ورغم محاولات متكررة لإعادة العلاقات والتوصل إلى تسوية في عامي ١٨٩٠ و١٨٩٣، فإن جميع تلك المبادرات باءت بالفشل، بينما استمر الطرفان في تعزيز وجودهما العسكري في المناطق المتنازع عليها(Child, 1950, pp. 685–687).

وبحلول عام ١٨٩٢، تصاعد التوتر الميداني بين الجانبين، حيث واجهت القوات البريطانية والفنزويلية بعضها البعض في مناطق استراتيجية مثل أعالي نهر كويوني ومصب نهر يوروان، إضافة إلى ضفتي نهر أماكورو قرب مصب أورينوكو، ما عكس عمق الأزمة واتساع رقعتها الجغرافية ،(Humphreys, 1967, pp. 138–141) وفي الفترة بين ١٨٩٤ و١٨٩٥، تمكنت فنزويلا أخيراً من كسب دعم الولايات المتحدة لفكرة التحكيم الدولي، وهو ما مهد لاحقاً لتدخل أمريكي أكثر فاعلية في النزاع، وسيتم تناوله في المحور اللاحق(Blake, 1942, p. 268).

ثانياً: تطورات الازمة وموقف الادارة الأميركية منها

أ_ محاولة فنزويلا استقطاب الإدارة الأميركية

حاولت فنزويلا استقطاب الرأي العام في الولايات المتحدة الأميركية، وكانت قد سعت بالفعل للحصول على الدعم الدبلوماسي من جمهوريات أمريكا اللاتينية ، وعلى الرغم من أن علاقاتها مع الولايات المتحدة لم تكن ودية آنذاك، وذلك لأن الإدارات الأميركية قبل عام ١٨٩٥ لم تكن مستعدة للدخول في مواجهة مع بريطانيا من أجل فنزويلا، إذ كانت ترى أن الحفاظ على العلاقات مع لندن أكثر أهمية من الانحياز الكامل إلى كاراكاس، كذلك عدم وجود تحالف سياسي أو اقتصادي قوي بين البلدين: فلم تكن فنزويلا شريكًا استراتيجيًا للولايات المتحدة في تلك الفترة، وكانت المصالح الأمريكية في أمريكا الجنوبية لا تزال محدودة مقارنة بمصالحها مع بريطانيا، (Humphreys, 1967, pp. 52–54) فقد رفعت شكواها إلى وزارة الخارجية مستندة بذلك إلى "**مبدأ مونرو الخالد**"؛ وأكدت أن ما كان محل نقاش هو السيطرة على نهر أورينوكو، وأعلنت أن "**عطش بريطانيا الذي لا يشبع للغزو لا يعرف حدوداً**" ،(Perkins, 1955, pp. 186–188) لكن الولايات المتحدة رفضت التصعيد مع بريطانيا وفضلت الحلول الدبلوماسية، يذكر البروفسور آر. إيه. همفريز (R.A.) Humphreys أن موقف الرئيس الاميريكي غروفر كليفلاند (Grover Cleveland) كان تهرب من الاصطدام مع بريطاني وكما جاء ذكره: "**على الرغم من أن الحقيقة كانت تهرب من الرئيس كليفلاند ووزير خارجيته، ريتشارد أولني**"، (Hill, 1943, pp. 177–179) لكن مع ذلك فقد كان للرئيس تصريح ورد في رسالته السنوية إلى الكونغرس بتاريخ ٣ كانون الأول ١٨٩٤، جاء فيها: "**لاتزال حدود غيانا البريطانية محل نزاع بين بريطانيا العظمى وفنزويلا، وإيماناً مني بأن تسويتها العاجلة على أسس عادلة ومرُضية للطرفين تتوافق مع سياستنا الراسخة في إزالة جميع أسباب الخلافات مع القوى عبر البحار من هذه المنطقة، سأجدد الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين واللجوء إلى التحكيم، وهو خيار تؤيده بريطانيا العظمى بوضوح من حيث المبدأ وتحترمه عملياً، والذي يطالب به خصمها الأضعف بشدة**" (Cleveland, 1913, pp. 112–115) من خلال الرسالة اعلاه والتي تناول فيها النزاع الحدودي بين بريطانيا وفنزويلا، تبين أن كليفلاند اكد على أهمية تسويته المسألة عبر التحكيم الدولي بما يتوافق مع السياسة الخارجية الأميركية في التدخل الدبلوماسي في النزاع الانكلو – فنزويلي.

بذلت فنزويلا جهوداً كبيرة لاستقطاب الرأي العام في الولايات المتحدة الأميركية حيث ظهر الدبلوماسي ويليام ل. سكروغز (William L. Scrugg) إذ كان دبلوماسياً أمريكياً سابقاً خدم في فنزويلا، ثم تحول إلى مدافع قوي عن القضية الفنزويلية في خلال النزاع الحدودي الأنجلو– فنزويلي،(Scruggs, 1895, pp. 5–12) كتب كُتيباً مؤثراً جداً عام ١٨٩٥بعنوان (The Venezuelan Question)، عرض فيه وجهة النظر الفنزويلية ضد بريطانيا وصوّر النزاع على أنه تهديد لمبدأ مونرو مما اسهم في تأجيج الرأي العام الأمريكي ضد بريطانيا عمل سكروغز بشكل غير رسمي كلوبي سياسي داخل واشنطن لصالح فنزويلا، (Scruggs, 1895, pp. 13–21) وكان له دور في إقناع صناع القرار الأمريكيين بضرورة التدخل إذ كان لكتاباته دور مهم في دفع الولايات المتحدة نحو موقف أكثر تشدداً في الأزمة ومارس ضغط على الادارة الأميركية (Brown, 2018, pp. 96–98) وقد أجرى سكروجز مقابلتين مع الرئيس كليفلاند، الأولى في كانون الثاني ١٨٩٥، عندما طلب منه الرئيس نسخة أو أكثر من كتيبه، والثانية في ايار من العام نفسه، عندما وعد كليفلاند، بعد مناقشة استمرت ساعتين، بالنظر في المسألة شخصياً، بالطبع لم يكن الجميع مستعداً لتصديق سكروغز تصديقاً تاماً ،(Rippy, 1929, p.103) كما أن وزير الخارجية، والتر كيو. غريشام، (Walter Q. Gresham) خلال ادارة كليفلاند، كان أكثر اعتدالاً مقارنة بمن جاء بعده لم يكن متحمساً للتصعيد مع بريطانيا و فضّل الحلول

الدبلوماسية الهادئة بدل المواجهة على الرغم من الضغط الإعلامي والسياسي من قبل سكروغز، لكن غريشام لم يتبنَّ موقفاً متشدداً كما أراد سكروغز (May, 1961, pp. 34–38).

بعد وفاة غريشام عام ١٨٩٥، خلفه في ٨ حزيران المدعي العام، ريتشارد أولني(Richard Olney)، وهو محامٍ متمرس في قضايا الشركات، منذ الأيام الأولى، كان أولني مقتنعاً بضرورة تدخل أمريكي قوي في النزاع بين بريطانيا وفنزويلا و رفض سياسة التهدئة التي اتبعها سلفه، عند بداية توليه وزارة الخارجية عام ١٨٩٥، (May, 1961, p. 38) تبنّى ريتشارد أولني موقفًا يقوم على توسيع تطبيق مبدأ مونرو وتحويله من مبدأ دفاعي إلى أداة تدخل فعّال، وسعى منذ اللحظة الأولى إلى فرض التحكيم الدولي على بريطانيا، مما أدى إلى تصعيد الأزمة وتحويلها إلى اختبار حقيقي لمكانة الولايات المتحدة كقوة كبرى في نصف الكرة الغربي (LaFeber, 1993, pp. 155–156). (LaFeber, 1998)واعتبر أن النزاع ليس قضية حدودية عادية بل قضية تمس النفوذ الأمريكي في نصف الكرة الغربي،(Anderson, 2014, pp. 173–175) من خلال تبنّيه تفسيراً موسّعاً لمبدأ مونرو وأعاد تفسيره بشكل أكثر جرأة لم يعد مجرد رفض للاستعمار الأوروبي بل أصبح أساساً لحق الولايات المتحدة في التدخل والتحكيم (Bethell, 2025, pp. 145–147) واعتبر أن أي توسع بريطاني في فنزويلا يعد تهديد مباشر للمصالح الأميركية وقد بين ذلك بعد فترة قصيرة من استلامه المنصف من خلال أرسال مذكرة شديدة اللهجة إلى السفير الأمريكي لدى بريطانيا، توماس ف. بايار (Thomas F. Bayard)، لتسليمها إلى رئيس الوزراء اللورد سالزبوري (Lord Salisbury)، عرفت (بمذكرة أولني) في تموز ١٨٩٥، مثلت تلك المذكرة بداية ما عرُف لاحقاً باسم "**مبدأ أولني**" وجاء فيها:" **أي عدوان على دولة أمريكية من قبِل قوة أوروبية يعتبر عدواناً على الولايات المتحدة.....اليوم، تتمتع الولايات المتحدة بسيادة عملية على هذه القارة". احذروا التعدي على أراضينا**". (Olney, 1895, pp. 545–562) وقد عرُفت هذه المذكرة في التاريخ باسم "**مذكرة المدفع ذي العشرين بوصة**"،(Williams, 1988, pp. 28–31) و لم يكن ذلك الموقف بالأمر الهين في ذلك العصر الذي سادة فيه "**دبلوماسية السفن الحربية**" ، واكد أولي من خلال مذكرته بأن الولايات المتحدة لها سلطة معنوية وسياسية في القارة الأميركية ويجب إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي ورفض أي تجاهل بريطاني للموقف الأمريكي، وكان رد سالزبوري أن مبدأ مونرو لا يتمتع بأي شرعية كقانون دولي، اعتبرت الولايات المتحدة ذلك الرد غير مقبول.(Salisbury, 1895, pp. 563–570).

ب- موقف الرئيس غروفر كليفلاند من تطورات الازمة واثره في تحول السياسة الخارجية الأميركية

في17 كانون الأول ١٨٩٥، ومن خلال الرسالة السنوية التي ارسلها الرئيس كليفلاند إلى الكونغرس طلب الرئيس غروفر كليفلاند من الكونغرس تفويضاً بتشكيل لجنة حدودية، مقترحاً تمرير نتائج اللجنة "بكل الوسائل". أقر الكونغرس ذلك الإجراء بالإجماع، وبدأت أحاديث الحرب مع بريطانيا العظمى تنتشر في الصحافة الأميركية، وجاء في نص رسالته: " **في رسالتي السنوية الموجهة إلى الكونغرس بتاريخ الثالث من هذا الشهر، لفتتُ الانتباه إلى النزاع الحدودي القائم بين بريطانيا العظمى وجمهورية فنزويلا، وسردتُ جوهر مذكرة قدمتها هذه الحكومة إلى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، مقترحةً أسباباً تدعو إلى إحالة هذا النزاع إلى التحكيم لتسويته، ومستفسرةً عما إذا كان سيتم إحالته إلى التحكيم. وقد ورد رد الحكومة البريطانية، الذي كان منتظرًا آنذاك .... ويتضمن هذا الرد رسالتين وجههما رئيس الوزراء البريطاني إلى السير جوليان بونسفوت، السفير البريطاني في هذه العاصمة. وسيتضح أن إحدى هاتين الرسالتين مخصصة بالكامل لملاحظات حول مبدأ مونرو، وتزعم أن الولايات المتحدة تُصرّ في هذه الحالة على توسيع وتطوير جديد وغريب لهذا المبدأ. إنّ الأسباب التي تبرر الاستناد إلى المبدأ الذي وضعه الرئيس مونرو لا تنطبق عموماً على**

"الوضع الراهن الذي نعيشه"، ولا سيما على النزاع المتعلق بخط الحدود بين بريطانيا العظمى وفنزويلا" ، (Cleveland, 1913, pp. 3-6) تمثل الرسالة السنوية للرئيس كليفلاند لعام ١٨٩٥ نقطة تحول محورية في تطور السياسة الخارجية الأميركية، إذ أعادت تعريف مبدأ مونرو من إطار دفاعي يهدف إلى منع التدخل الأوروبي، إلى أداة تدخل نشط في النزاعات الإقليمية داخل نصف الكرة الغربي. وقد استخدمت الإدارة الأميركية خطاباً قانونياً قائماً على فكرة التحكيم الدولي، لكنه كان في جوهره وسيلة لفرض النفوذ السياسي. كما كشفت الرسالة عن استعداد الولايات المتحدة لمواجهة بريطانيا العظمى، مما يعكس انتقالها من قوة إقليمية ناشئة إلى فاعل دولي مؤثر، ومهّد الطريق لمرحلة جديدة من التوسع والتدخل في شؤون أمريكا اللاتينية.

كما اكد في رسالته أن مبدأ مونرو مبدأ قوي تستطيع الولايات المتحدة الأميركية من خلاله حفظ امنها وكما موضح في نص الرسالة :" **... قد يكون من المناسب الإشارة إلى أن المبدأ الذي نعتمد عليه قويٌّ وسليم، لأن تطبيقه مهمٌّ لسلامنا وأمننا كأمة، وهو ضروريٌّ لسلامة مؤسساتنا الحرة واستمرار نظام حكمنا المتميز....، فإنّ الالتزام بمبدأ مونرو يظلّ ذا أهمية بالغة لشعبنا وحكومته .بافتراض، إذن، أنه يجوز لنا التمسك بهذا المبدأ بغض النظر عن "الظروف التي نعيشها" أو أي تغيرات في الأوضاع هنا أو في أي مكان آخر، فليس من الواضح لماذا لا يمكن الاستناد إليه في هذا النزاع. إذا استولت دولة أوروبية، بتوسيع حدودها، على أراضي إحدى جمهورياتنا المجاورة رغماً عنها، في انتهاك لحقوقها، فمن الصعب فهم لماذا لا تسعى هذه الدولة الأوروبية، إلى حد ما، إلى بسط نظام حكمها على ذلك الجزء من القارة الذي تم الاستيلاء عليه. هذا هو تحديداً ما وصفه الرئيس مونرو بأنه "خطر على سلامنا وأمننا** " (Cleveland, 1913, pp. 6-9) يكشف هذا النص عن تحول نوعي في الخطاب السياسي الأمريكي، حيث أعاد كليفلاند صياغة مبدأ مونرو بوصفه مبدأً دائماً ومرتبطاً بالأمن القومي والهوية السياسية للولايات المتحدة، وليس مجرد سياسة ظرفية. كما ربط بين التوسع الإقليمي الأوروبي والتوسع الأيديولوجي، مما أضفى بعداً فكرياً على الصراع، ووفّر مبرراً للتدخل الاستباقي في شؤون دول أمريكا اللاتينية. وبذلك، مهّد ذلك الخطاب لانتقال الولايات المتحدة من سياسة العزلة إلى دور قيادي وهيمني في الأمريكيتين.

اوضح كليفلاند للكونغرس الامريكي وجهة نظر بريطانيا بخصوص مبدأ مونرو من خلال قوله : "**كما ورد في الرد البريطاني أنه لا ينبغي لنا السعي لتطبيق مبدأ مونرو على النزاع القائم، لأنه لا يجسد أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي "يستند إلى موافقة عامة من الأمم"، وأنه "لا يحق لأي رجل دولة، مهما بلغت مكانته، ولا لأي دولة، مهما بلغت قوتها، إدراج مبدأ جديد في مدونة القانون الدولي لم يُعترف به من قبل ولم تقبله حكومة أي دولة أخرى، عملياً، يرتبط المبدأ الذي ندافع عنه ارتباطاً وثيقاً، إن لم يكن حصرياً، بالولايات المتحدة. قد لا يكون قد أُقر صراحةً في مدونة القانون الدولي، ولكن بما أن لكل دولة الحق في التمتع بحقوقها في المجالس الدولية، فإذا كان إنفاذ مبدأ مونرو أمراً يحق لنا المطالبة به، فإنه يحتل مكانه في مدونة القانون الدولي بشكل قاطع ومضمون كما لو كان مذكوراً صراحةً. وعندما تكون الولايات المتحدة طرفاً في دعوى أمام المحكمة العليا التي تُدير القانون الدولي، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت مطالباتنا تُعتبر صحيحة وصالحة ...وبالطبع، فإن هذه الحكومة على ثقة تامة بأننا، بموجب هذا المبدأ، نمتلك حقوقاً واضحة ومطالبات لا جدال فيها. ولم يُغفل هذا الأمر في الرد البريطاني. فقد صرّح رئيس الوزراء، مع عدم إقراره بانطباق مبدأ مونرو على الظروف الراهنة، قائلاً: "بإعلانه أن الولايات المتحدة ستقاوم أي مشروع من هذا القبيل إذا ما تم التفكير فيه، تبنى الرئيس مونرو سياسة حظيت بتأييد كامل من الحكومة الإنجليزية آنذاك"**، (Cleveland, 1913, pp. 10-11) كشف النص من الرسالة عن تحول نوعي في الجدل الدولي من مستوى الخلاف السياسي إلى مستوى الشرعية القانونية، حيث رفضت بريطانيا اعتبار مبدأ مونرو جزءاً من القانون الدولي لغياب الاعتراف الجماعي به،

في حين سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف الشرعية الدولية على أساس العدالة وحماية الحقوق. وقد مثّل هذا الطرح محاولة لإدماج مبدأ وطني ضمن منظومة القانون الدولي، مما يعكس بداية توجه أمريكي نحو لعب دور فاعل في صياغة قواعد النظام الدولي، وليس مجرد الالتزام به(Perkins, 1955, pp. 191–196).

كما أفصح الرئيس كليفلاند عن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية قائلاً "**إن (حكومة صاحبة الجلالة) يتفقون تماماً مع الرأي الذي يبدو أن الرئيس مونرو كان يتبناه، وهو أن أي اضطراب في التوزيع الإقليمي الحالي في ذلك النصف من الكرة الأرضية من خلال أي عمليات استحواذ جديدة من جانب أي دولة أوروبية سيكون تغييراً غير مناسب للغاية. انطلاقاً من إيماننا بأن المبدأ الذي ندافع عنه واضح ومحدد، وأنه مبني على اعتبارات جوهرية ويتعلق بأمننا ورفاهيتنا، وأنه ينطبق تماماً على ظروفنا الراهنة وعلى مسيرة العالم، وأنه مرتبط ارتباطاً مباشراً بالنزاع القائم، ودون أي قناعة بجوهر النزاع النهائي، ولكن رغبةً منا في معرفة ما إذا كانت بريطانيا العظمى تسعى، بموجب ادعاء حدودي، إلى توسيع ممتلكاتها في هذه القارة دون وجه حق، أو أنها تسعى فقط إلى امتلاك أراضٍ تقع ضمن حدود ملكيتها، فقد اقترحت هذه الحكومة على حكومة بريطانيا العظمى اللجوء إلى التحكيم كوسيلة مناسبة لتسوية المسألة، وذلك لحسم نزاع حدودي معقد بين الطرفين، وتوضيح موقفنا وعلاقتنا الدقيقة في هذا النزاع**" (Cleveland, 1913, pp. 10–11)يكشف الرئيس كليفلاند من خلال النص اعلاه عن استراتيجية دبلوماسية متقدمة اعتمدها كليفلاند، تقوم على الجمع بين إظهار التوافق مع بريطانيا حول المبادئ العامة، وبين ممارسة ضغط غير مباشر عليها من خلال طرح التحكيم كخيار وحيد مشروع. وقد مكّن هذا الأسلوب الولايات المتحدة من الظهور بمظهر الوسيط المحايد، مع احتفاظها بدور فاعل في توجيه مسار النزاع، مما يعكس انتقالها إلى مرحلة جديدة من التأثير الدولي والقيادة الإقليمية.

كما بين كليفلاند وجهة نظره من موقف بريطانيا تجاه الوساطة الأميركية: "**ويتضح من المراسلات المرفقة أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح لأسباب تبدو لي، في ظل هذه الظروف، غير مقنعة على الإطلاق. من المؤسف للغاية أن مثل هذا النداء، الذي انطلق من مشاعر ودية تجاه كلا البلدين المعنيين مباشرة، والموجه إلى ضمير العدالة وكرم إحدى القوى العظمى في العالم، والذي يتعلق بعلاقاتها مع دولة أضعف وأصغر نسبياً، لم يُسفر عن نتائج أفضل. ويبدو أن المسار الذي ستتبعه هذه الحكومة في ضوء الوضع الراهن لا يدع مجالاً للشك. فبعد أن بذلت جهوداً دؤوبة لسنوات عديدة لحث بريطانيا العظمى على إحالة هذا النزاع إلى تحكيم نزيه، وبعد أن أُبلغت أخيراً برفضها، لم يبقَ أمامها سوى قبول الوضع، والاعتراف بمتطلباته الواضحة، والتعامل معه وفقاً لذلك. ولم تعتبر فنزويلا اقتراح بريطانيا العظمى الحالي مقبولاً حتى الآن، مع أن أي تعديل للحدود قد تراه تلك الدولة في مصلحتها، والذي قد تدخل فيه بإرادتها الحرة، لا يمكن للولايات المتحدة بالطبع الاعتراض عليه**"(Cleveland, 1913, pp. 12–13) كشف هذا النص عن مرحلة متقدمة من التصعيد في السياسة الخارجية الأميركية، حيث انتقل خطاب كليفلاند من محاولة الوساطة إلى تبرير اتخاذ موقف أكثر حزماً بعد فشل التحكيم. وقد استخدم خطاباً يبرز عدم تكافؤ القوة بين بريطانيا وفنزويلا، ليضفي شرعية على الموقف الأمريكي ويبرر تدخله المحتمل. وفي الوقت نفسه، حافظ على مظهر احترام سيادة فنزويلا، مما يعكس توازناً دقيقاً بين التدخل والشرعية.

استمر كليفلاند بالدفاع عن مبدأ مونرو واكد على ضرورة التطبيق العملي للمبدأ كما اقترح تشكيل لجنة للتحقيق في النزاع الفنزويلي – البريطاني وطلب توفير الاعتمادات المالية لعملها وبين ذلك قائلاً: "**مع ذلك، وبافتراض أن موقف فنزويلا سيبقى على حاله، فقد بلغ النزاع مرحلةً تستوجب على الولايات المتحدة اتخاذ تدابير لتحديد خط التقسيم الحقيقي بين جمهورية فنزويلا وغويانا البريطانية بدقة كافية لتبرير موقفها. وبالطبع، ينبغي إجراء التحقيق في هذا الشأن بعناية وموضوعية.... أقترح أن يخصص الكونغرس اعتمادات كافية لتغطية نفقات لجنة تُعيّنها السلطة**

التنفيذية، تتولى إجراء التحقيق اللازم وتقديم تقرير بشأن المسألة في أسرع وقت ممكن. وعند تقديم هذا التقرير وقبوله، أرى أنه من واجب الولايات المتحدة، بكل الوسائل المتاحة، مقاومة استيلاء بريطانيا العظمى على أي أراضٍ أو ممارسة أي سلطة حكومية على أي إقليم، بعد أن نتأكد من أحقيته لفنزويلا، باعتباره عدوانًا متعمدًا على حقوقها ومصالحها"(Cleveland, 1913, pp. 13–15) مثل موقف كليفلاند المرحلة النهائية من تطور خطاب كليفلاند، حيث انتقل من الدفاع النظري عن مبدأ مونرو إلى تبني إجراءات عملية تقوم على تشكيل لجنة أمريكية لتحديد الحق في النزاع، يتبعها استعداد صريح لاستخدام القوة لفرض هذا الحق. وقد جمع الخطاب بين الشرعية القانونية والتبرير لاستخدام القوة العسكرية، مما يعكس تحولاً حاسماً في السياسة الخارجية الأميركية نحو التدخل المباشر وفرض النفوذ، ويؤكد بداية دورها كقوة إقليمية قادرة على تحدي القوى الأوروبية الكبرى.

تم تشكيل لجنة الحدود الفنزويلية بقرار من الكونغرس الأمريكي عام ١٨٩٥ بناءً على طلب الرئيس غروفر كليفلاند، وذلك في سياق النزاع الحدودي بين فنزويلا وبريطانيا العظمى حول منطقة إيسيكويبو. وقد جاءت تلك الخطوة بعد فشل المساعي الدبلوماسية لإقناع بريطانيا باللجوء إلى التحكيم الدولي(Blake, 1942, p. 259).

عملت اللجنة على جمع الوثائق التاريخية المتعلقة بالحدود، وتحليل الخرائط والمعاهدات السابقة. كما عملت على تحديد الخط الحدودي الحقيقي بين الطرفين لتقديم تقرير نهائي للحكومة الأميركية يدعم موقفها السياسي، اعتمدت اللجنة على منهج علمي قانوني، حيث قامت بدراسة الأرشيفات التاريخية الأوروبية والأميركية، ودرست الادعاءات المتبادلة بين الطرفين. (Humphreys, 1967, pp. 146–148) وقد حاولت إظهار الموضوعية من خلال دراسة أدلة كلا الجانبين ، إلا أن اللجنة لم تتمكن من إصدار قرار نهائي يغير من مسار الأزمة، كما أن نتائجها الأولية أشارت إلى وجود مبالغة في الادعاءات البريطانية، ودعمت بشكل غير مباشر الموقف الفنزويلي في بعض الجوانب ومع ذلك، فإن أهم نتائج اللجنة لم تكن علمية بقدر ما كانت سياسية إذ شكلت ضغطاً قوياً على بريطانيا العظمى، (Wilson, 2017, pp. 70–73) كما أظهرت جدية الولايات المتحدة في تطبيق مبدأ مونرو، و ساهمت في دفع بريطانيا إلى قبول التحكيم الدولي في شباط ١٨٩٧ وقع البلدان معاهدة تحكيم التزما فيها بعرض الأمر على هيئة تحكيم ، معززة بذلك مكانة الولايات المتحدة كقوة إقليمية صاعدة،(Sloan, 1938, pp. 102–104) لم يكن بوسع بريطانيا العظمى تحمل صراع اخر،(Humphreys, 1967, pp. 146–149)لا سيما انها كانت تحت ضغط في جنوب أفريقيا مع البوير وادارة إمبراطورية مترامية الاطراف، لذلك أحالت حكومة اللورد سالزبوري النزاع إلى لجنة الحدود الأميركية، ولم تُدلِ بأي تصريح آخر بشأن مبدأ مونرو. رحبت فنزويلا بالتحكيم، وكانت واثقةً من أن اللجنة ستحكم لصالحها(Rippy, 1929, pp. 120–123).

عدَ عمل اللجنة خطوة تمهيدية لفرض التحكيم الدولي، حيث أدت إلى نقل النزاع من إطار ثنائي إلى إطار دولي، إلا أنه ما أن أصدرت اللجنة قرارها النهائي في ٣ تشرين الأول ١٨٩٩، أمرت بأن تتبع الحدود خط شومبورغ، (Child, 1950, pp. 682–691) ورغم رفضها لمطالب بريطانيا العظمى المتزايدة المبالغة، إلا أن الحكم أبقى على ترسيم الحدود لعام ١٨٣٥، شعر الفنزويليون بخيبة أمل، لكن مع ذلك صادقوا على قرار اللجنة تحت الضغط الدولي والأهم من ذلك، (Child, 1950, p. 692) أن حادثة النزاع الحدودي الأنجلو–فنزويلي أكدت لأول مرة على سياسة خارجية أمريكية أكثر انفتاحاً، لا سيما في نصف الكرة الغربي وعلى الصعيد الدولي، (Harris, 2010, pp. 210–213)رسخت تلك الحادثة مكانة الولايات المتحدة كقوة عالمية، وأعلنت أنها ستمارس، بموجب مبدأ مونرو، امتيازاتها التي تدعي بها في امريكا اللاتينية. وعلى الرغم أن اللجنة لم تُصدر حكماً نهائياً إلا أنها حققت هدفها السياسي، حيث نجحت الولايات المتحدة في فرض نفسها كوسيط قوي، وأجبرت بريطانيا على القبول بحل سلمي (Mathews, 1963, pp. 195–201) وعليه، فإن قيمة اللجنة تكمن في تأثيرها السياسي والاستراتيجي أكثر من نتائجها المباشرة. عد كثير من المؤرخين أن

عمل لجنة الحدود الفنزويلية كانت مثالًا واضحاً على استخدام الذرائع القانونية لتحقيق أهداف سياسية، حيث وظفت الولايات المتحدة التحقيق العلمي كوسيلة ضغط دبلوماسي، مما ساهم في إعادة تشكيل ميزان القوى في الأمريكيتين.

.(Lukach, 2021, pp. 92–101)

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الاساسية أبرزها:

١- من خلال البحث في النزاع الأنجلو – فنزويلي وموقف الادارة الأميركية الذي حول مبدأ مونرو من دفاعي إلى تدخل عملي، إذ أعادت إدارة كليفلاند وأولني تفسيره ليصبح أداة لتوسيع النفوذ الأمريكي في الامريكيتين.

٢- عززت الازمة مكانة الولايات المتحدة كقوة إقليمية صاعدة، فقد أظهرت الأزمة قدرة واشنطن على التأثير في النزاعات الدولية بين قوى أوروبية ودول أمريكا اللاتينية، كما نجحت الدبلوماسية الأميركية في فرض التحكيم الدولي، حيث أدت الضغوط الأميركية إلى قبول بريطانيا بمبدأ التحكيم بدل المواجهة العسكرية واستخدام القانون الدولي كأداة سياسية، إذ وظفت الولايات المتحدة مفهوم التحكيم والشرعية الدولية كوسيلة لتعزيز نفوذها السياسي.

٣- تحولت الأزمة إلى سابقة في العلاقات الدولية، كونها أول اختبار فعلي لمبدأ مونرو في سياق عملي أدى إلى تدخل أمريكي مباشر في نزاع إقليمي.

٤- كشفت الأزمة عن التحول في طبيعة السياسة الخارجية الأميركية في أواخر القرن التاسع عشر، إذ لم تعد الولايات المتحدة تكتفي بالعزلة السياسية، بل اتجهت نحو تبني دور أكثر فاعلية في القضايا الدولية والإقليمية، وهو ما شكّل مقدمة لسياسة التوسع والنفوذ الخارجي لاحقاً.

٥- أظهرت الأزمة أهمية البعد الاقتصادي في السياسة الأميركية، إذ ارتبط الاهتمام الأمريكي بفنزويلا بحماية المصالح التجارية والاستثمارية الأميركية في أمريكا اللاتينية، فضلاً عن منع القوى الأوروبية من تعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة.

٦- بينت الدراسة أن بريطانيا انتهجت سياسة واقعية وبراغماتية في إدارة الأزمة، إذ فضلت التسوية والتحكيم الدولي حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية الأوسع، خصوصاً في ظل التحديات الدولية التي كانت تواجه الإمبراطورية البريطانية آنذاك.

٧- أسهمت الأزمة في تقوية مفهوم "التحكيم الدولي" بوصفه وسيلة لتسوية النزاعات الحدودية، وأصبحت مثالاً استندت إليه العديد من النزاعات الدولية اللاحقة في اللجوء إلى الوسائل القانونية والدبلوماسية بدلاً من الحروب المباشرة.

٨- أظهرت الدراسة أن أزمة فنزويلا أسهمت في تعزيز مكانة الرئيس الأمريكي Grover Cleveland داخلياً، إذ استثمرت الإدارة الأميركية الأزمة لإبراز قوة الولايات المتحدة وقدرتها على حماية مصالح القارة الأميركية.

٩- كشفت الأزمة عن ضعف دول أمريكا اللاتينية في مواجهة القوى الاستعمارية الكبرى، الأمر الذي دفع بعضها إلى الاعتماد بصورة متزايدة على الدعم الأمريكي، وهو ما منح واشنطن فرصة لتوسيع نفوذها السياسي في المنطقة.

١٠- أسهمت الأزمة في ترسيخ فكرة "الزعامة الأميركية للقارة" داخل الفكر السياسي الأمريكي، وأصبحت نموذجاً استخدمته الإدارات الأميركية اللاحقة لتبرير تدخلاتها السياسية والعسكرية في أمريكا اللاتينية.

١١- أكدت الدراسة أن نجاح الولايات المتحدة في إدارة الأزمة دبلوماسياً عزز ثقة صناع القرار الأمريكيين بقدرة بلادهم على لعب دور دولي أكبر، وهو ما انعكس لاحقاً في السياسة الأميركية خلال الحرب الإسبانية–الأميركية عام ١٨٩٨.

١٢- أوضحت الأزمة أهمية الصحافة والرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، إذ لعبت الصحف الأميركية والبريطانية دوراً في تأجيج التوترات القومية ودعم مواقف الحكومتين خلال مراحل النزاع المختلفة.

المصادر

Anderson, K. J. (2014). *American Expansion and the Transformation of U.S. Foreign Policy in the Late Nineteenth Century*. (Doctoral dissertation, Yale University).

Bethell, L. (2024). Notes on the History of the Venezuela/Guyana Boundary Dispute. *CEBRI-Revista: Brazilian Journal of International Affairs*, *9*, 156–175.

Bethell, L. (2025). The Monroe Doctrine in US-Latin American Relations. *CEBRI-Revista: Brazilian Journal of International Affairs*, *16*, 63–80.

Blake, N. M. (1942). Background of Cleveland's Venezuelan Policy. *The American Historical Review*, *47*(2), 259–277.

Brown, E. C. R. O. (2018). *Grover Cleveland, and the Venezuelan Crisis of 1895*. (Master's thesis, Georgetown University).

Campbell, A. E. (1960). Great Britain and the United States 1895-1903. *(No Title)*.

Child, C. J. (1950). The Venezuela-British Guiana Boundary Arbitration of 1899. *American Journal of International Law*, *44*(4), 682–693.

Cleveland, G. (1913). *The Venezuelan Boundary Controversy*. Princeton: Princeton University Press.

Gray, W. H. (1945). Steamboat transportation on the Orinoco. *The Hispanic American Historical Review*, *25*(4), 455–469.

Harris, M. L. (2010). *American Foreign Policy and the Rise of U.S. Hegemony in Latin America, 1890–1900*. (Doctoral dissertation, Harvard University).

Hill, L. F. (1943). *The Latin American Policy of the United States: An Historical Interpretation, by Samuel Flagg Bemis*. University of California Press.

Humphreys, R. A. (1967). Presidential address: Anglo-American rivalries and the Venezuela Crisis of 1895. *Transactions of the Royal Historical Society*, *17*, 131–164.

LaFeber, W. (1998). *The new empire: An interpretation of American expansion, 1860-1898*. Cornell University Press.

Lukach, I. B. (2021). *The first Venezuela crisis (1895) and revision of the Monroe Doctrine in U.S. policy toward Latin*. America. Zaporizhzhia Historical Review.

Mathews, J. J. (1963). Informal diplomacy in the Venezuelan Crisis of 1896. *The Mississippi Valley Historical Review*, *50*(2), 195–212.

May, E. R. (1961). *Imperial democracy: The emergence of America as a great power*. Harcourt, Brace & World.

Olney, R. (1895). *The Olney dispatch to Lord Salisbury. In Foreign Relations of the United States*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

Perkins, D. (1955). A history of the Monroe Doctrine. *(No Title)*.

Rippy, J. F. (1929). *Rivalry of the United States and Great Britain over Latin America (1808-1830)*. Johns Hopkins Press.

Salisbury, R. G. (1895). *Reply to the Olney note. In Foreign Relations of the United States*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

Scruggs, W. L. (1895). *British Aggressions in Venezuela: Or, The Monroe Doctrine on Trial*. Franklin printing and publishing Company.

Sloan, J. A. (1938). Anglo-American relations and the Venezuelan boundary dispute. *The Hispanic American Historical Review*, *18*(4), 486–506.

Williams, W. A. (1988). *The tragedy of American diplomacy*. WW Norton & Company.

Wilson, P. D. (2017). *International Arbitration and the Venezuelan Boundary Crisis*. (Master's thesis, Columbia University).